

نشرة صحفية

حظر

يحظر اقتباس محتويات كل من هذا البيان الصحفي والتقرير المتصل به أو تلخيصها في وسائط الإعلام المطبوعة أو المسموعة أو المرئية أو الإلكترونية قبل 26 تشرين الثاني/نوفمبر 2012، الساعة 17/00 بتوقيت غرينتش (الساعة 12/00 بتوقيت نيويورك، والساعة 18/00 بتوقيت جنيف)

UNCTAD/PRESS/PR/2012/38*

Original: English

يقترح التقرير آلية للتصدي لآثار هجرة الأدمغة من أشد بلدان العالم فقراً

يُتوقع أن يمكن اقتراح الأونكتاد المواطنين العاملين في الخارج من نقل المعرفة والاستثمار في بلدانهم الأصلية

جنيف، 26 تشرين الثاني/نوفمبر 2012 - يشير تقرير حديث للأونكتاد إلى أن باستطاعة المتعلمين وذوي المؤهلات العالية من مواطني أشد بلدان العالم فقراً ممن غادروا بلدانهم للعمل في أماكن أخرى التصدي لآثار "هجرة الأدمغة" على بلدانهم الأصلية بالمساهمة في نقل المعرفة وتوجيه الاستثمار إلى الوطن. وتقدر أعداد هؤلاء المهاجرين حالياً بما يزيد على مليوني شخص.

وقد صدر اليوم تقرير أقل البلدان نمواً 2012، المعنون تسخير التحويلات المالية ومعارف المغتربين لبناء القدرات الإنتاجية¹.

ويذكر التقرير أن إحصاءات "هجرة الأدمغة" المتعلقة بأقل البلدان نمواً، البالغ عددها 48 بلداً على مستوى العالم، إحصاءات صارخة الدلالة: فمن بين الحاصلين على التعليم الجامعي في أقل البلدان نمواً، يرحل شخص من كل خمسة أشخاص للعمل في مكان آخر، مقابل شخص واحد من كل 25 شخصاً في حالة البلدان المتقدمة. ويفيد التقرير أن هجرة الأدمغة من أقل البلدان نمواً تسجل أعلى معدلات على الإطلاق حيث تبلغ 18.4 في المائة، وتجاوزت كثيراً المعدل البالغ 10 في المائة بالنسبة للبلدان النامية الأخرى. وتعاني ستة بلدان من مجموع 48 بلداً من أقل البلدان نمواً من تجاوز أعداد مواطنيها ذوي المهارات العالية الذين يعيشون في الخارج لأعداد من هم في الداخل.

* للاتصال: مركز الأونكتاد للاتصالات و لمعلومات , رقم تليفون : +1229175828 , 41795024311 , unctadpress@unctad.org , <http://unctad.org/en/pages/Media.aspx>

¹التقرير (رقم المبيعات E.12.II.D.18, ISBN-13: 978-92-1-1128611) يمكن الحصول عليه من مكتب مبيعات وتسويق منشورات الأمم المتحدة: United Publications Sales and Marketing Office على العنوان المذكور أعلاه أو من أحد وكلاء مبيعات الأمم المتحدة في جميع أرجاء العالم. والسعر هو: 50 دولاراً من دولارات الولايات المتحدة (مع خصم بنسبة 50 في المائة للمقيمين في البلدان النامية، وبنسبة 75 في المائة للمقيمين في أقل البلدان نمواً). وينبغي إرسال الطلبات أو الاستفسارات إلى: United Publications Sales and Marketing Office, 300 E 42nd Street, 9th Floor, IN-919J New York, NY 10017, United States. tel.: +1 212 963 8302, fax: +1 212 963 3489, e-mail: Publications@un.org, <https://unp.un.org>

وبلغ العدد الإجمالي لهؤلاء المهاجرين من أقل البلدان نمواً 1.3 مليون في عام 2000 - بزيادة بنسبة 58 في المائة عما كان عليه في عام 1990. ويُقدر الرقم حالياً بما يتجاوز مليونين. ويؤكد التقرير أنه عند هذه المستويات المرتفعة يمكن أن تفوق الآثار السلبية للتحويلات المالية على أقل البلدان نمواً المنافع المترتبة على تلك التحويلات - أي مليارات الدولارات التي يُرسلها هؤلاء العمال إلى أسرهم سنوياً (انظر UNCTAD/PRESS/PR/2012/37). ويذكر التقرير أن هجرة الأدمغة غالباً ما تزيد أوجه التفاوت الدولية في مدى توافر الموظفين المؤهلين وتضر بأفاق النمو الاقتصادي الطويل الأجل لأقل البلدان نمواً.

وللتصدي لهذه الآثار السلبية، يقترح الأونكتاد آلية دعم دولي جديدة تهدف إلى تمكين المغتربين ذوي المهارات العالية من مواطني أقل البلدان نمواً من المساهمة في نقل المعرفة المتخصصة وتوجيه الاستثمار إلى بلدانهم الأصلية.

ويتمثل برنامج نقل المعرفة المقترح - الذي سيطلق عليه اسم "الاستثمار في نقل معارف المغتربين" في أداة مالية تستهدف مواطني أقل البلدان نمواً ممن يعيشون ويعملون في البلدان الأجنبية. وسيسعى للاستعانة بأفراد هذه الفئة "الراغبين في الاستثمار في خلق المعرفة وتحصيلها في البلدان الأصلية". وسيكون هدفه هو تعزيز المنافع التي يمكن الحصول عليها من المغتربين الذين يتمتعون بالخبرة في ميدان محدد ذي معرفة مرتفع يكون ملائماً لتنمية المشاريع ويمكن أن يساهم في بناء القدرات الإنتاجية" في بلدانهم الأصلية، وبخاصة في الصناعات التي تتراوح فيها مستويات التكنولوجيا ما بين المستوى المتوسط والمستوى المرتفع (مثل الآلات، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والتكنولوجيا الأحيائية) والأنشطة الكثيفة المهارات (مثل الهندسة، والخدمات الاستشارية). ويشير مصطلح "القدرات الإنتاجية" إلى قدرة الاقتصاد على إنتاج تشكيلة أوسع من السلع والخدمات الأكثر تطوراً بشكل تنافسي. وقد أكد الأونكتاد لسنوات أن تحسين القدرات الإنتاجية لأقل البلدان نمواً هو الأداة الأساسية لتمكينها وتمكين سكانها من تحقيق النمو الاقتصادي الطويل الأجل والنجاة من الفقر.

وتهدف آلية الدعم الدولي التي يقترحها تقرير *أقل البلدان نمواً 2012* إلى الحد من المخاطر التي يواجهها عموماً المغتربون عند بدء الاستثمار في بلدانهم الأصلية. فهي، على سبيل المثال، ستمنح المغتربين معاملة تفضيلية في الحصول على رأس المال الابتدائي اللازم لبدء الاستثمار في البلد الأصلي، وسيُتاح هذا التمويل بأسعار فائدة تفضيلية. وتقول الدراسة إن باستطاعة الحكومات أن تقدم أيضاً ضمانات قروض لهذا الاستثمار.

ويذكر التقرير أن جمع الأموال الكافية قد يتطلب مصادر تمويل متعددة. ويشير إلى أن المهاجرين المهرة من أقل البلدان نمواً يعيشون بصورة رئيسية في البلدان المتقدمة. ويفيد أنه يمكن جمع الأموال اللازمة لبدء البرنامج من البلدان المتقدمة والبلدان الأخرى القادرة على المساهمة في هذه الأموال، ومن المؤسسات المالية الدولية والإقليمية.

ويذكر التقرير أنه من الواضح، إجمالاً، أن هناك ضرورة لوضع خطة خاصة لحث المغتربين المهرة من أقل البلدان نمواً على المساعدة في بناء قواعد المعرفة والقدرات الابتكارية لبلدانهم الأصلية. ويرى أن تشغيل الآلية المقترحة يمكن أن تتولى مصارف التنمية الإقليمية مثل مصرف التنمية الأفريقي ومصرف التنمية الآسيوي ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية، بالتعاون الوثيق مع مصارف التنمية الوطنية. ويقول التقرير إنه ينبغي معالجة بنود البرنامج بمزيد من التفصيل وبإجراء البحوث في المستقبل.

وقد بذل عدد من حكومات أقل البلدان نمواً جهوداً لتسخير قدرات المغتربين لتوفير المعارف والتكنولوجيا التي يمكن استخدامها في البلد الأصلي، لكن هذه المحاولات لم تحقق حتى الآن سوى نتائج متواضعة. ويشير التقرير إلى ضرورة رسم سياسات واستراتيجيات صناعية جديدة وضرورة وضع مهارات وقدرات المهاجرين في الاعتبار عند رسمها. وتشير الدراسة إلى أنه من بين الإمكانيات المتاحة، توجد إمكانيات لتصميم شبكات فعالة لمعارف المغتربين.

ويوصي التقرير بأن تصبح شبكات معارف المغتربين - ومعها رابطات الأعمال والشبكات الأكاديمية - آليات بحث لربط الأفراد بالمؤسسات الملائمة، ومن ثم إنشاء شبكات للمعرفة. ويمكن استخدام هذه الشبكات لتحديد مجال الإنتاج الذي يتفوق فيه البلد.

ولتدعيم جانب تقاسم المعرفة في مشاريع الاستثمار التي تبدأ عن طريق البرنامج الجديد، ونشر منافعها بين العناصر المحلية عن طريق الروابط، يُتوقع تشجيع المشاريع المشتركة مع الشركات المحلية. وبذلك، ستكون البرامج حافزاً لنشر المعرفة وتقاسمها. ويوصي التقرير بأن يساهم الشركاء المحليون في هذه المشاريع المشتركة بمعرفتهم بظروف قطاع الأعمال المحلي، إلى جانب اتصالاتهم عن طريق شبكات الأعمال المحلية.

ويشير التقرير إلى أن نسبة الحاصلين على التعليم الجامعي إلى العمالة منخفضة المهارات في البلدان المتقدمة تفوق نظيرتها في أقل البلدان نمواً بمقدار عشرة أمثال. وفي أشد بلدان العالم فقراً، يوجد مقابل كل شخص حاصل على التعليم العالي 42 شخصاً حاصلاً على سنوات أقل من التعليم النظامي. وهذا الاختلال في المهارات يقيد آفاق التنمية المتاحة لأقل البلدان نمواً، وله نتائج سلبية كبيرة على الجهود التي تبذلها أقل البلدان نمواً لتنويع اقتصاداتها. ويُنبه التقرير إلى أنه ما لم يتم التعويض عن الاتجاهات الحالية في هجرة الأدمغة، قد تتأصل أقل البلدان نمواً، في ظل قيودها الهيكلية العميقة، من أجل الحفاظ على معدلات نموها القوية الحالية.

وتقول الدراسة إن هجرة الأدمغة أشد سوءاً في قطاعات مثل الصحة والتعليم، وفي المجالات التي يحتاج فيها منظمو المشاريع إلى استخدام مكثف للعلم والتكنولوجيا. وتضر هجرة الأدمغة بشدة بالبلدان الفقيرة إذ تحرمها تحديداً من الناس الذين هم أقدر على مساعدتها في حفز النمو الاقتصادي. ويؤكد التقرير أن هذه المسألة أكثر إثارة للقلق حالياً، إذ تتخلف أقل البلدان نمواً عن الركب في الوقت الذي ينمو فيه الاقتصاد العالمي وتتقدم فيه التكنولوجيا تقدماً سريعاً. ويجب أن تقوم هذه البلدان بالتصنيع وأن تسرع في ذلك. ويجب عليها أيضاً أن تساهم وتكيف التكنولوجيات التي تؤدي إلى رفع مستويات المعيشة مع حمايتها للبيئة في الوقت ذاته. فالآثار الضارة لتغير المناخ، على سبيل المثال، تشعر بها أقل البلدان نمواً بشكل غير متناسب. ولذا يؤكد التقرير الحاجة إلى وجود مواطنين حاصلين على تعليم عال لمواجهة هذه التحديات.

*** ** ***